



صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (2000-2021)

Regulation Fund and their role in achieving economic stability in Algeria during the period (2000-2021)

بوشليط ريم*

المركز الجامعي مغنية، الجزائر

rymbouchelit23@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/08/31

تاريخ القبول: 2023/08/29

تاريخ الإرسال: 2023/08/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وتحقيق أهداف محددة له و المتمثلة في تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العام خلال الفترة 2000 – 2021، وكذا الوقوف على التحديات التي تواجهه في ظل التقلبات التي تعرفها أسعار النفط في السوق الدولية منذ سنة 2014. وقد توصلنا إلى أن صندوق ضبط الموارد يعتبر من أهم آليات إدارة فوائض العائدات النفطية، وقد استخدمت الاقتطاعات المالية من صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز الموازنة العامة للدولة الناجم عن ارتفاع النفقات العمومية خصوصا نفقات التسيير، وتخفيض الدين العمومي في المقابل ان ايرادات الميزانية تتأثر بشدة بتقلبات سعر البترول في السوق المالية الدولية. أن نجاح هذا الصندوق في تحقيق الأهداف المرسومة له يرتبط بتقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق المالية الدولية و هو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الصناديق الثروة السيادية، صندوق ضبط الموارد، عجز الخزينة العمومية، تخفيض الدين العمومي، تقلبات أسعار النفط.

Abstract :

This study aims to analyze the role of the Resource Stabilization Fund in achieving economic stability in Algeria and its goals of financing the public treasury deficit and reducing public debt during the period 2000-2021. Additionally, the study aims to identify the challenges facing the fund in light of the fluctuations in oil prices in the international market since 2014. The Resource Stabilization Fund is considered one of the most important mechanisms for managing oil revenue surpluses, as financial deductions from the fund have been used to finance the general budget deficit resulting from increased public expenditures, especially management expenses, and reduce public debt. However, budget revenues are highly affected by fluctuations in oil prices in the international financial market. The success of this fund in achieving its goals is linked to fluctuations in oil prices in the international financial markets, as confirmed by the recent oil crisis.

Key Words: Sovereign wealth funds, Regulation fund, Public treasury deficit, Public debt reduction, Oil price fluctuations.

JEL Classification: H62, H63.

*مرسل المقال: بوشليط ريم (rymbouchelit23@gmail.com)



مقدمة:

إن العالم يشهد عدة تحولات على مختلف الأصعدة في مجالات شتى سواء فرضتها الحاجة أو الأزمات أو الرغبة في التطور التقني والمادي والمعنوي ، و المجال الاقتصادي يمثل جزءا مهما من العالم يؤثر ويتأثر بما حوله حيث تسعى كل الدول والكيانات إلى النمو والحصول على مناعة من التقلبات التي أصبحت تحدث بكثرة تاركة ورائها آثارا كبيرة على الاقتصاد العالمي ، و على سبيل المثال لا الحصر نذكر أزمة الرهن العقاري ، أزمة كوفيد ، الأزمات البنكية الأخيرة (silicon valley bank القرض السويسري ...) وكأداة مبتكرة للإستثمار وتوظيف الفوائض المالية للدول الريفية والدول الكبرى على حد سواء ظهرت صناديق الثروة السيادية . بادرت الجزائر على غرار الدول النفطية إلى تأسيس صندوق ضبط الموارد في محاولة للتصدي للأزمات النفطية والصدمات البترولية كصندوق ثروة سيادية لادخار فائض الجباية البترولية الزائدة عن تقديرات قانون المالية واستعماله كأداة ضابطة ومعدلة لعجز الموازنة العامة من جهة وتسديد المديونية العمومية من جهة أخرى نظرا للاتجاه العام نحو التوسع في الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث شهد هذا الصندوق على سنوات نشأته عديد التقلبات في إيراداته خاصة في الآونة الأخيرة نظرا لعدم الاستقرار التي تعاني منه أسعار النفط وعوائده من الجباية البترولية وكذا كونه صندوق إداري لا يقوم بإستثمار أصوله داخليا أو خارجيا. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي : ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في حماية الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار النفط ، باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

أهمية و أهداف الدراسة : تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتنامي لصناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي وارتباطه بالدول النفطية التي تسعى إضفاء مزيد من الاستقرار على اقتصادها المحلي من خلال تنويع الاقتصاد خارج هذا المورد الريعي بتمويل من فوائضه المودعة في صناديق الثروة السيادية التي تقوم باستثمارها داخليا و خارجيا و كذا دورها في تجنيب الدول المالكة لمختلف الأزمات الاقتصادية والصدمات النفطية وتكوين رصيد مالي للأجيال القادمة ويتمثل هدف هذه الدراسة في :

- التعرف على أهمية صناديق الثروة السيادية؛
- التعرف على الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الموارد في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

منهج الدراسة : تتم معالجة الإشكالية باتباع المنهج الوصفي التحليلي و هذا بالتطرق إلى المحاور التالية :

- ماهية صناديق الثروة السيادية.
- الاقتصاد الجزائري و صندوق ضبط الموارد.



I. ماهية صناديق الثروة السيادية:

تعتبر صناديق الثروة السيادية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول كوسيلة لادخار و استثمار الفوائض المالية على حد سواء بحسب الهدف التي أنشئت من أجله.

1- مفهوم صناديق الثروة السيادية:

يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها ترتيبات استثمارية مملوكة للدولة وذات أغراض خاصة متعلقة بمؤشرات الإقتصاد الكلي تستعمل الحكومات الأصول المتوفرة لديها بغرض تحقيق أهداف مالية من خلال مختلف الإستراتيجيات الإستثمارية خاصة بعيدة المدى منها. وتتميز بثلاثة معايير هي (نصير، 2018):

- مملوكة أو مرآبة من طرف حكومة وطنية (تضم الحكومة العامة كلا من الحكومة المركزية والحكومات دون المركزية).

- تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار على المدى البعيد خارج دولة المنشأ
- ترمي سياستها الاستثمارية إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية المحددة، كالأدخار للأجيال القادمة، تنوع الناتج المحلي الإجمالي... الخ.

و تستبعد من أصول صناديق الثروة السيادية احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أموال المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد (بجي، 2017). وتتبع الدول عدة طرق لبناء الصندوق إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين تحددها إما السلطة التشريعية أو التنفيذية كما هو الحال في الجزائر أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها للإيداع فيها، أما السحب من تلك الصناديق في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية فيترك الأمر للسلطات المالية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب أما قرارات استثمار إيداعات تلك الصناديق فتختلف بين الدول إذا يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج.

2- دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية:

ان أكبر مشكلة تواجه الدول النفطية وخاصة الدول الريعية عموما هي الاستعداد ووضوح خطة محكمة وذات فعالية تحسبا لمرحلة اندثار الموارد الطبيعية المعتمد عليها بشكل كبير (وأحيانا مبالغ فيه) في اقتصاديات هذه الدول، حيث تحاول ابتكار أساليب ومصادر تكفل تنويعا للمداخيل وتطوير القطاعات خارج التصدير للموارد الطبيعية. يتم هذا سواء باستعمال المداخيل النفطية لتدعيم القطاعات الإنتاجية، الخدمية والزراعية كل حسب المؤهلات الاقتصادية المحلية، أو بادخار جزء هذه الفوائض من أجل الاستثمارات الداخلية والخارجية لضمان توفير بدائل مالية على المدى الطويل (في حالة تناقص أو نضوب الاحتياطي) (إسماعين، 2013). تشير الاحصائيات الى أن المورد الأساسي لأصول الصناديق الثروة السيادية هو المداخيل النفطية بنسبة تقدر ب 58.19% ويبلغ عددها 29 من بين أكبر 50 صندوقا سياديا في العالم. ولتبيان أهمية صناديق الثروة السيادية تأثيرا وتأثرا في تمويل اقتصاديات الدول النفطية سيتم تبيان المرتبة المهمة التي أصبحت تحتلها هذه الأداة الاستثمارية في مؤشرات الإقتصاد الكلي الأساسية في هذه الدول.



1-2 صناديق الثروة السيادية والنتائج المحلي الإجمالي: ان نسبة أصول صناديق الثروة السيادية تسجل نسبة قياسية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي باعتبارها نتاجا لتراكم الفوائض المالية لعدة سنوات و تمت تخصيصها في فترات ذروة أسعار المحروقات وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين أصول الصناديق السيادية والنتائج المحلي الإجمالي لبعض الدول

البلد	صندوق الثروة السيادي	أصول الصندوق	النتائج المحلي الإجمالي	النسبة (%)
الامارات العربية المتحدة	هيئة ابوظبي للاستثمار	1363	115	328.43
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	1371	398.82	343.76
السعودية	الشركة القابضة الخارجية	1000.6	833.5	120.04
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتي	533.6	120.7	442.08
قطر	جهاز قطر للاستثمار	320	179.7	178.07
روسيا	صندوق الثروة القومي	178.38	1483	12.03
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	70	42.82	163.47
كندا	الصندوق الكندي للاستثمار	86.3	1988	4.34
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	54.8	187.2	29.27
ايران	صندوق الاستقرار النفطي	91.0	359.7	25.29
المجموع		5068.68	6008.44	84.35

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات موقع www.statista.com

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص أن أصول الصناديق السيادية في اغلب الدول النفطية تشكل نسبة كبيرة قد تصل الى الضعف وحتى ثلاثة وأربعة أضعاف (حالة النرويج، الكويت والامارات) كما أنه يشكل نسبة كبيرة من النتائج الإجمالي لبعض الدول وهذا راجع أساسا لكونها صناديق سياسية تحكمها الدول وتفتقر للرؤية الاستثمارية وهذا في حالة الجزائر وايران. من جهة أخرى فان نسبة الصناديق السيادية للنتائج المحلي لهذه الدول التي تعتبر اقوى اقتصاديات العالم.

2-2 صناديق الثروة السيادية والانفاق الحكومي: يقصد بالانفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتهما من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك الإنفاق على أجور العاملين بالقطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الانتاج، بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية، لذا تعتبر الصناديق السيادية بصفتها وعاء مالي هام محفز و مؤطر للإنفاق الحكومي (العقريب، 2014) و الجدول التالي يمثل معدلات الانفاق الحكومي بالنسبة للأصول الاجمالية لبعض الصناديق السيادية.



الجدول رقم (02): مقارنة بين صناديق الثروة السيادية و الانفاق الحكومي

البلد	صندوق الثروة السيادي	أصول الصندوق	الانفاق الحكومي	النسبة (%)
الامارات العربية المتحدة	هيئة ابوظبي للاستثمار	1363	94.93	1444
النرويج	صندوقالمعاشات الحكومي	1371	482.2	284.32
السعودية	الشركة القابضة الخارجية	1000.6	300.78	332.67
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتي	533.6	75.21	709.48
قطر	جهاز قطر للاستثمار	320	17.28	1851.85
روسيا	صندوق الثروة القومي	178.38	307.77	57.95
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	70	26.7	262.17
كندا	الصندوق الكندي للاستثمار	86.3	505.1	17.09
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	54.8	75.65	72.44
ايران	صندوق الاستقرار النفطي	91.0	75.3	120.85
المجموع				258.55

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات احصائيات 2022 موقع: www.statista.com

ان أصول الصناديق الثروة السيادية اجمالا تفوق بكثير الانفاق الحكومي لأنها نتاج تراكم الفوائض المالية لعدة سنوات لذا فانها تعتبر درع حماية في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا ما حدث غالباً خلال السنوات الأخيرة (الأزمة المالية الأخيرة، أزمة كوفيد...) باستثناء الدول ذات الاقتصادات القوية والتي تحقق أرقاماً كبيرة في الناتج الإجمالي مثل روسيا وكندا حيث أن حجم الصندوق وان مثل نسبة مهمة من الانفاق تتعدى 17 % حتى 57% الا أنه لم يصل لمستويات الدول النفطية التي تعتمد أساساً على الصادرات من الموارد الطبيعية في الموازنة العامة (العقريب، 2014). في حالي الجزائر و ايران فان ارتفاع الانفاق الحكومي يقارب بشكل كبير قيمة الوعاء المالي للصناديق الثروة السيادية وهذا ما يفسر الطبيعة السياسية البحثية للصندوق بالإضافة لارتفاع الانفاق الحكومي تماشياً مع السياسة الاجتماعية للاقتصاد والتي تلجأ لسياسات الدعم المختلفة عوض تحرير الأسعار والاستثمار الذي يحقق القيمة المضافة.

2-3 صناديق الثروة السيادية واحتياطات الصرف: ان صناديق الثروة السيادية تعتمد على تحقيق الفروقات المالية الموجبة من التعاملات الاقتصادية للدول لذا فان أصول الصناديق السيادية تتعلق بشكل رئيسي باحتياطات الصرف الذي يعتبر المورد الأكبر لها (بوفليح، 2011)، وعموماً فان علاقة كل منهما بالآخر علاقة طردية ونسبة أصول الصندوق تكون عموماً كبيرة باعتباره حصيلة عدة سنوات من التدفقات المالية من العملة الأجنبية والجدول التالي يوضح نسبة أصول الصناديق بالنسبة للاحتياطي من العملة الأجنبية.



الجدول رقم (03): مقارنة بين صناديق الثروة السيادية و احتياطات الصرف

البلد	صندوق الثروة السيادي	أصول الصندوق	احتياطات الصرف	النسبة (%)
الامارات العربية المتحدة	هيئة ابوظبي للاستثمار	1363	130	1048.46
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	1371	822.349	166.72
السعودية	الشركة القابضة الخارجية	1000.6	1645	60.83
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتي	533.6	46.92	1137.25
قطر	جهاز قطر للاستثمار	320	235.25	136.03
روسيا	صندوق الثروة القومي	178.38	596	29.93
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	70	38.7	180.87
كندا	الصندوق الكندي للاستثمار	86.3	103.8	83.14
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	54.8	64.63	84.79
ايران	صندوق الاستقرار النفطي	91.0	80.31	113.31

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات احصائيات 2022 موقع: www.statista.com

ان أصول الصناديق السيادية تتعلق بشكل رئيسي باحتياطات الصرف الذي يعتبر المورد الأكبر لها ، وعموما فان علاقة كل منهما بالآخر علاقة طردية ونسبة أصول الصندوق تكون عموما كبيرة باعتباره حصيلة عدة سنوات من التدفقات المالية من العملة الأجنبية ، حيث نجد أن أصول صندوق ضبط الموارد في الجزائر بلغت 84.79 % من احتياطي الصرف في حين بلغت احتياطات الصرف في الامارات العربية المتحدة 130 مليار ، بينما أصول هيئة أبو ظبي للاستثمار تجاوزت 1363 مليار دولار.

2-4 الصناديق السيادية، الواردات والمديونية الخارجية: ان للصناديق الثروة السيادية أثرا في كل من الواردات والمديونية الخارجية حيث ان هذه الأوعية المالية الضخمة هو تنويع المداخل وذلك لتعزيز الاستثمارات والخفض من قيمة الواردات لتحقيق نتائج إيجابية في الميزانية العامة وهذا ما يساهم في خفض التبعية الاقتصادية للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية. الجدول الآتي يبين نسبة أصول الصناديق الثروة السيادية و واردات بعض الدول النفطية ونسبة تغطيتها للمديونية الخارجية.



الجدول رقم (04): مقارنة بين صناديق الثروة السيادية، الواردات و المديونية الخارجية

البلد	أصول الصندوق	الواردات	نسبة الأصول الى الواردات %	المديونية الخارجية	نسبة تغطية أصول الصندوق للمديونية الخارجية (%)
الامارات العربية المتحدة	1363	248.2	549.15	122.7	1110.84
النرويج	1371	71.95	1905.49	643	213.22
السعودية	1000.6	156.9	637.73	82.92	1206.71
الكويت	533.6	25.67	2078.69	56.81	939.27
قطر	320	37.15	861.37	71.58	448.30
روسيا	178.38	197.3	90.41	48.2	37.14
ليبيا	70	15.24	459.31	9.37	747.07
كندا	86.3	440.9	19.57	1009	8.55
الجزائر	54.8	52.65	104.08	/	/
ايران	91.0	70.63	128.84	12.84	70.87

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات احصائيات 2022 موقع: www.statista.com

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أصول الصناديق الثروة السيادية تغطي الواردات بشكل كبير جدا باستثناء روسيا وذلك لعدم انشاء صندوق ثروة سيادي ضخم يوازي الناتج الإجمالي الداخلي والواردات) بالإضافة الى كندا التي يعتبر صندوقها السيادي صغير الحجم مقارنة بالواردات لذا فان الأمر على العموم متعلق بحجم الأموال المستثمرة في انشاء الصناديق الثروة السيادية وليس له علاقة بالأداء الاقتصادي العام. نفس الملاحظات يمكن ذكرها فيما يخص المديونية مقارنة بأصول الصناديق هو الذي يحدد النسب وتباين هذه النسبة لنفس السبب المذكور سابقا (حجم الاستثمار الموضوع في الصندوق الثروة السيادي). كخلاصة، ان الصناديق الثروة السيادية لها دور كبير في اقتصاديات الدول النفطية لكن هذا الدور يختلف حسب حجم الصندوق السيادي والغرض من انشائه حيث توجد بعض الدول تنشئ أوعية مالية استثمارية كاملة و منتشرة حول العالم و أخرى تنشأ صناديق لمعالجة الاختلالات وكما يمكن أن نذكر أن الصناديق السيادية في الدول النفطية عموما هي وسيلة لتنوع وتحقيق مصادر دخل إضافية أساسية وذلك لانعدام قنوات استثمار خارج تصدير المحروقات باستثناء بعض الاقتصاديات القوية التي لا تعتمد على وضع اعتماداتها المالية بشكل كبير في الصناديق الثروة السيادية (إسماعين، 2013) بل تعتبرها عامل استثماري إضافي يضاف لعدة مجالات في اقتصادها المتنوع أساسا.



3-الصناديق الثروة السيادية والأزمة المالية العالمية:

ان الصناديق السيادية تعبر أداة مالية واقتصادية وقائية من الازمات المختلفة ساهمت هذه الصناديق في الحد منها وتفاذي أثارا أكثر حدة كانت ستدخل الاقتصاد العالمي في نفق الركود الاقتصادي. ومن أبرز ما يمكن ذكره من أزمات:

3-1 الصناديق السيادية وأزمة الرهن العقاري 2008 : رغم تباين آراء حول دور الصناديق السيادية في أزمة 2008 إلا أنه لا يمكن اغفال دورها في الحد من آثارها على الدول وعلى النظام المالي العالمي بصفة عامة. لقد ساهمت صناديق الثروة السيادية من تدعيم المؤسسات المصرفية المتعثرة، وضخت استثمارات لا بأس بها في أبرز البنوك العالمية. إن مساهمة صناديق السيادية في الأزمة المالية لم تقتصر على الاستثمار المباشرة في البنوك بل وضخت استثمارات ضخمة في السندات الحكومية للبلدان التي تأثرت بشكل كبير من هذه الأزمة كما اتجهت في الاستثمار في قطاعات كبرى كالعقارات، الطاقة - الصناعات الثقيلة، حتى إنشاء بنوك قائمة بذاتها فلقد بلغت استثمارات هذه الصناديق 89 مليار دولار في فترة لم تتعدى 14 شهرا (عمارة، 2019)، كما ركزت الصناديق السيادية على تمويل الاستثمار في أسواقها المحلية لتفادي التأثير الكبير من الأزمة سالفة الذكر. ان أزمة الرهن العقاري وان ساهمت صناديق الثروة السيادية من الحد بشكل كبير إلا أن عدم المساندة من الدول المتقدمة بتطبيق برامج عاجلة لتقصي أسباب الأزمة ومعالجتها جذريا أدى إلى عدم قدرة الصناديق السيادية على الحفاظ على ثبات أداء الأسواق المالية لمدة طويلة بل وسجلت خسائر مالية معتبرة حيث قدرت مؤسسة مورغان ستانلي " أن صناديق الثروة السيادية تكبدت خسائر ما بين 550 و 740 مليار دولار أمريكي (جولوي، 2019) مع تراجع إجمالي الوعاء المالي إلى 2495 مليار دولار أواخر 2018 كما تراجعت التقديرات الخاصة بتطور أصول هذه الصناديق إلى 8900 مليار دولار المتوقعة ما قبل الأزمة.

3-2 الصناديق السيادية وأزمة كوفيد: إن المساهمة الكبيرة والفعالة لهذه الصناديق في تدعيم إقتصاديات الدول المؤسسة لها أصبحت جلية من حيث حجم أصولها وانتشارها الجغرافي حيث أصبحت عوائدها دعامة إضافية لدخلها المحلي حتى ظهور جائحة كورونا مطلع 2020 حيث ركزت هذه الصناديق على استثمارات التنمية المحلية، حيث ارتفعت المساهمة المباشرة من 35.5 مليار لسنة 2019 إلى 71 مليار دولار في 2020 ثم إلى 102 مليار دولار نهاية 2021 حسب المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية، وكان دعم القطاعات الاقتصادية الداخلية و المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة صفة أساسية لاستثمارات الصناديق السيادية خلال فترة الحجر الصحي حيث بلغت الإستثمارات المحلية الإجمالية ما تمثل 22 % من مجموع أصول هذه الصناديق. بالإضافة لتدعيم الإقتصاد المحلي فإن صناديق الثروة السيادية توجهت نحو تدعيم جانب مهم فرضته العزلة التي فرضها الوباء الا وهو الإستثمار في التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى مجالات البيئة والصحة وذلك لتحقيق أهداف تتعلق بالمرودية المادية والحفاظة على مستوى المبادلات و ضمان حركية دائمة للاقتصاد من جهة والاستثمار في الصحة والبيئة للقضاء على الوباء وتفاذي ظهور طفرات وبائية أخرى تثبط حركة الاقتصاد العالمي. حيث ارتفع الإستثمار في التحول الرقمي و المبادرات صديقة المناخ والطاقات المتجددة من 04 مليار دولار في 2018 إلى 11.5 مليار دولار في 2020 ووصل حتى 54 مليار



مطلع 2022 وحصلت الاستثمارات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على استثمارات مباشرة بلغت 09 مليار في 2020 و 15 مليار في 2022 وسط توقعات بدعم وتطوير العمل والتعلم عن بعد حتى بعد نهاية الجائحة. بالإضافة إلى ما تم ذكره فإن الصناديق السيادية تدخلت بشكل مباشر بتقديم دعم مالي كما قامت به عدة صناديق: تدخل الصندوق التقاعدي الحكومي الترويحي بنحو 2.7 مليار دولار من رأس مال الصندوق لتخفيف العبء عن الخزينة الحكومية التي ارتفعت فيها معدلات الإنفاق إلى 37 مليار دولار في 2020. في تشيلي سحبت وزارة المالية 31 مليار دولار من صندوق الاستقرار الاقتصادي لخدمة ديونها الخارجية ودعم السلع ذات الاستهلاك الواسع. في إيرلندا تدخل صندوقها الاستثماري بالتنسيق مع الحكومة بتخصيص 2.4 مليار دولار لصندوق سمي بصندوق الاستقرار والتعافي كما وجه 90% من استثماراته للشركات التي تضررت بشكل كبير. سنغافورة ركزت شركة تيماسك القابضة المؤسسة لأكبر الصناديق السيادية في العالم بدعم بروتوكولات السلامة ودعمت السياحة المحلية بالإضافة إلى تطوير الخطوط الجوية السنغافورية وذلك باستثمار إجمالي بلغ 2 مليار دولار. روسيا، كان إنتاج لقاح سبوتنيك أحد أهم استثمارات صندوق الاستثمار المباشر الروسي سنة 2020 حيث بالإضافة لمساهمته الفعالة في القضاء على كوفيد 19 فإنه حقق مكاسب كبيرة في العالم من خلال تسويق اللقاح لتحقيق مكاسب مادية ولوجيستية. وعموما فقد ساهمت الصناديق السيادية حول العالم في الحفاظ على اقتصاديات دولها ودول الجوار حيث ركزت على الصحة التكنولوجية، البيئة، الإنتاج المحلي والعقارات على سبيل المثال لا الحصر الصندوق السعودي (25 مليار دولار) و صندوق تحيا مصر (8 مليار دولار)، الإماراتي (37.5 مليار دولار).

II. الاقتصاد الجزائري و صندوق ضبط الموارد:

إنّ الاقتصاد الجزائري و باعتباره اقتصادا ريعيا بامتياز و جب التطرق إلى أهم مكوناته، مؤشرات بصفة عامة و إلى الحروقات بصفة خاصة و ما يترتب عن كل هذا من آثار

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري:

ان التخلص من أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري يفرض وضع إجراءات وأدوات مبتكرة في سبيل تحقيق هذا الأمر مع هي مراعاة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي في اختيار الوسائل المستعملة في استثمار الفوائض المالية وتحقيق موارد إضافية دائمة ومتطورة صناديق الثروة السيادية. استجابة للمعطيات والظروف الاقتصادية في الجزائر، بما في ذلك التذبذب في أسعار النفط وتنفيذ سياسة مالية ذات ميول كينزية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال الشروع في مبادرات استثمارية عامة مهمة (عبد القادر لعطاف، 2008)، تم إنشاء هيئات تشبه لحد كبير هذه الصناديق رغم حاجتها للتطور في الحجم وطريقة التسيير لكنها تعتبر لبنة قوية في هذا المسار نذكر منها الصندوق الوطني للاستثمار سنة 2009 (متمم ومطور للبنك الوطني للتنمية الذي تم إنشائه بالقانون 63-165 في 7 ماي 1963) بالإضافة إلى صندوق ضبط الموارد الذي سوف نحاول تعريفه وإبراز دوافع إنشائه وأهدافه.

1.1. تعريف صندوق ضبط الموارد: لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (recette des régulation de

fonds) ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث نصت المادة 10 منه على أنه يفتح في حسابات الخزينة



حساب تخصيص خاص تحت رقم 103 - 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"؛ يكون وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي، ويعتبر من حسابات التخصيص الخاص الذي تديره الخزينة العمومية بشكل مستقل عن الموازنة العامة للدولة، فهو لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية لغرفتي البرلمان (مجلس النواب ومجلس الأمة) (قانون رقم 200-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية 2000). يتم تقييد الحساب كالتالي:

أ. جهة الإيرادات:

- فوارق النواتج الجبائية الزائدة عن المعطيات المرجعية لقانون المالية.
- إيرادات أخرى متعلقة بنشاط الصندوق بالإضافة الى تسبيقات بنك الجزائر.

ب. جهة النفقات:

- معالجة اختلالات الميزانية العامة التقديرية وضمن توازنها عن طريق قوانين المالية وتسيير حسابات تسوية الميزانية.
- تسيير الدين العام وتخفيفه.

1-2 التعديلات التي أدخلت على صندوق ضبط الإيرادات: تحيينا لعمل الصندوق تم ادخال تعديلات على القانون 2000-02 وذلك من خلال قانون المالية 2004 في المادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والتي عدلت المادة 10 من قانون 2000 حيث تم إضافة تسبيقات بنك الجزائر الخاصة بتسيير المديونية الخارجية في جانب الإيرادات كنتيجة لذلك ساهمت في الرفع من احتياطات بنك الجزائر والتي بلغت 73 مليار في 2004 ووصلت حوالي 150 مليار دولار في 2008. ، بالإضافة إلى انتهاجه الاستراتيجية جديدة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية أي تسديد أقساطها قبل حلول آجال استحقاقها (بيبي، 2012).

- **قانون المالية التكميلي 2006:** تم تعديل الهدف الرئيسي لصندوق ضبط الإيرادات، الذي وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة الى عجز الموازنة العامة، من خلال المادة 25 المعدلة للمادة 10، حيث تمت اضافة في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل الرصيد عن 740 مليار دينار .
- **قانون المالية لسنة 2017:** تم الغاء الحد الأدنى الإجباري لصندوق ضبط الإيرادات والمقدر ب740 مليار دينار جزائري، من خلال المادة 121 المعدلة للمادة 10 ، حيث لا يجب أن ينخفض عنه صندوق ضبط الإيرادات، اذ ورد في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة" (فقط دون تحديد أي حد أدنى إجباري للصندوق)، يهدف هذا الاجراء الى مواجهة انخفاض الموارد المالية للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول الذي تشهده الأسواق الدولية، و قد عرف صندوق ضبط الإيرادات اقتطاعات كبيرة خلال الفترة 2014-2016 لتمويل عجز الميزانية.

1-3 مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد: ان الفوائض المالية التي تدرها عائدات المحروقات هي الممول الرئيسي لهذا الصندوق ويتم تحديد هذه الأغلفة المالية وفق الفوارق في الأسعار الذي يحسب على أساس الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، ويتم ضخ هذه السيولة الفائضة لتمويل النفقات العامة ومعالجة الاختلالات الحاصلة في مختلف المؤشرات الاقتصادية بالإضافة الى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق (بن دعاس



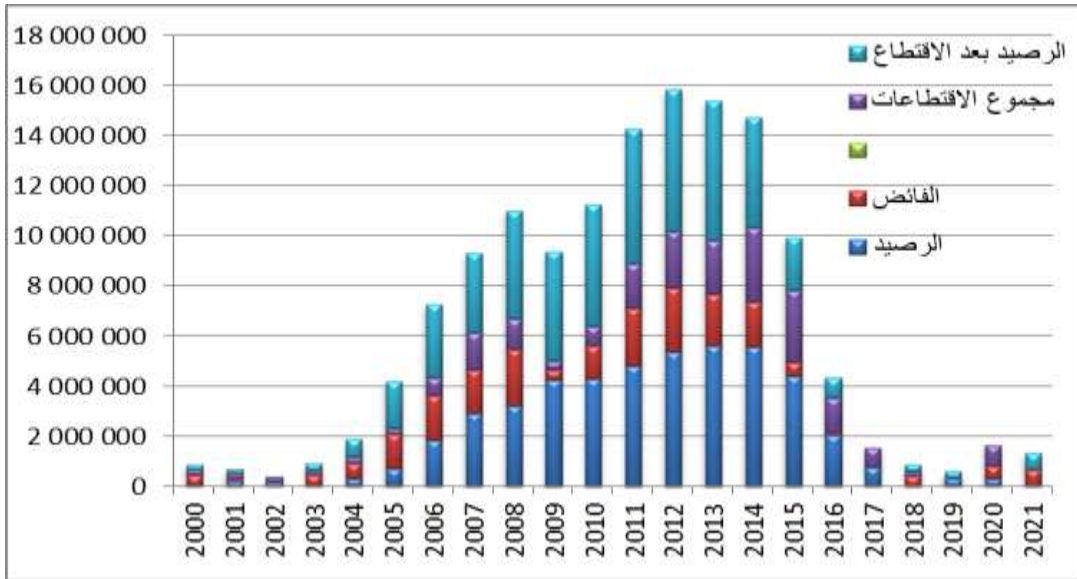
زهير، 2018)، وكذلك تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدر من مصادر تمويل الصندوق.

1-4 دوافع انشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر: إن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية هو ما يدفع إلى استحداث الحكومة لصندوق خاص يعمل كآلية الامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصادي الجزائري، بالإضافة إلى رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية حيث هناك العديد من الدول التي سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار وروج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية (سهيلة، 2015).

1-5 أهداف الصندوق: تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة حال تذبذب إيرادات المحروقات وبلوغها مستويات أدنى من المعطيات المرجعية لقانون المالية (عبد القادر لعطاف، 2008)، وتأطير الفوائض المالية مع الحرص على تطوير هذا الدور إلى المجالات الاستثمارية، تخفيض المديونية العامة و كذلك دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطيها للمستثمرين.

1-6 تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات: يرتبط الاستقرار المالي لصندوق ضبط الموارد في الغالب بحجم تطور الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك بسبب تصاعد أسعار النفط في السوق العالمية. و الشكل التالي يعرض حالة صندوق ضبط الموارد من عام 2000 إلى عام 2021.

الشكل (01) : تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2021.



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الجداول رقم 01 ، (أنظر قائمة الملاحق) بيانات وزارة المالية - مديرية التوقعات و السياسات



تشير البيانات المقدمة بوضوح إلى أن ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع القرن قد ساهم بشكل كبير في تحسين الوضع المالي للجزائر، وبالتالي، شهد رصيد صندوق ضبط الموارد زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد، وبعد خصم مبلغ 784458 مليون دج المتبقي، تم استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات في 2017، مما أدى إلى رصيد قدره صفر، هذه قيمة لم يشهدها الصندوق منذ إنشائه. توضح هذه النتيجة وجود خلل في إدارة الصندوق، الذي أضعاف فرصة استثمار أصوله، سواء داخلياً أو خارجياً، والتي كان من الممكن أن تحقق أرباحاً كبيرة للاقتصاد الجزائري وتحد من الاستنزاف المستمر طوال سنوات نشاطه. كما سجل الرصيد ارتفاعاً طفيفاً في عام 2018 بعد تحقيق فائض في التحصيل يقدر بـ 437412 مليون دج تم سحب 131912 مليون دج، مما جعل رصيد الصندوق في بداية عام 2019 بقيمة 305500 مليون دج. لا يزال هذا المبلغ ضئيلاً مقارنة بما تم تحصيله من الجباية البترولية أو فائض الجباية البترولية التي تمثل الفرق بين الجباية المحصلة والمتوقعة حسب قانون المالية طوال سنوات نشأة صندوق ضبط الموارد. أما فيما يخص سنة 2020، سجل صندوق ضبط الموارد فائض قيمة يقدر بـ 832354 مليون دينار، وتم استخدام كل موارد الصندوق في سنة 2020، أصبح رصيد الصندوق 00 دج، حيث تم إلغاء الحد الأدنى القانوني والمحدد بـ 740 مليار دج خلال قانون المالية لسنة 2017 ما نتج عنه نزوب الموارد المالية لصندوق ضبط الموارد باعتباره مصدر مهم في تمويل عجز الخزينة العمومية (شافية، 2018).

2- استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد الجزائري:

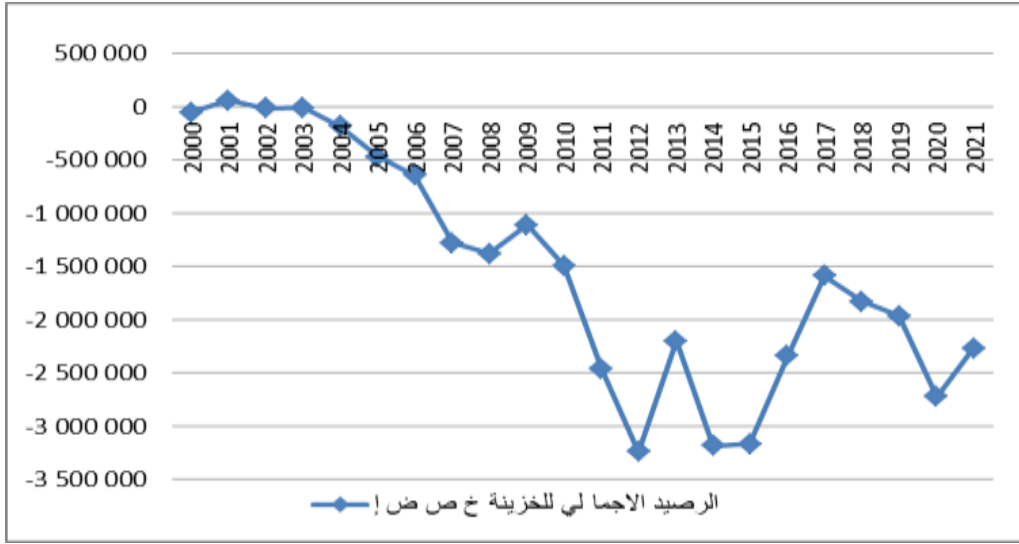
في هذا الجزء من الدراسة، سنقوم بتقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد الذي سيقصر على تحديد مدى نجاح الصندوق في تحقيق المهام الموكلة له و المتمثلة أساساً في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية "الداخلية والخارجية" خلال الفترة 2000 - 2021.

2-1 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة: تم استخدام صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر لتمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة نشأ بسبب انخفاض أسعار النفط. ، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتضت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تخفيض المديونية العمومية الداخلية في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، أما قانون المالية لسنة 2017 تم إلغاء الحد الأدنى الإجمالي لصندوق ضبط الإيرادات والمقدر بـ 740 مليار دينار جزائري، و بذلك يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة حماية لإبقاء الموازنة العامة في وضعية التوازن.

أ. تطور الوضع المالي العام للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2021: عانت الجزائر بشكل كبير من عجز الميزانية، خاصة بعد أزمة 1986 وتداعياتها طوال التسعينيات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الجباية البترولية والجباية العادية وضعف النشاط الاقتصادي، فضلاً عن عواقب الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ابتليت بها البلاد منذ عام 1986 حتى نهاية عام 1999 (Moussa, 2021). ان ارتفاع في أسعار النفط منذ بداية

الألفية الثالثة أدى إلى تنفيذ نهج الإنفاق الموسع، وذلك بسبب سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في الجزائر، والذي انطلق سنة 2000 وامتد إلى غاية 2019 متوزعا بذلك على أربعة مخططات تنموية، كان هذا بمثابة حافز أساسي لتصاعد عجز الميزانية. يوضح الشكل التالي تطور عجز الميزانية في الجزائر.

الشكل (02): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2021



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 02 (انظر القائمة الملاحق).

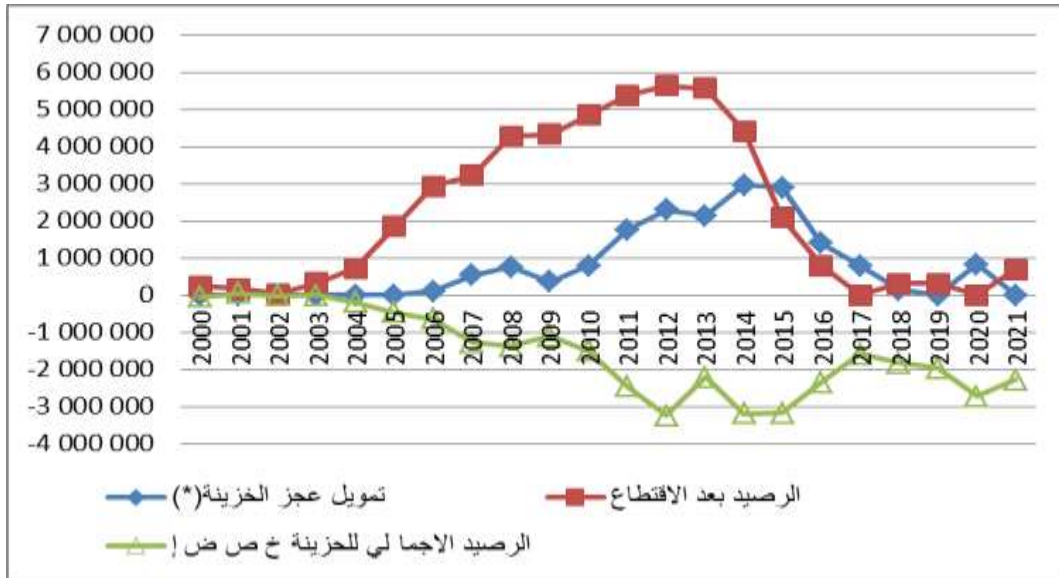
شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 تسارعا في وتيرة عجز الميزانية كان هذا الارتفاع كبيرا حيث انتقلت الأرقام من 399 مليار دينار في عام 2000 إلى ما يقارب 3236 مليار دينار في عام 2016. وهذا يمثل زيادة بأكثر من 8 مرات ويشكل أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة. بعد ذلك، كان هناك انخفاض كبير في عام 2017، حيث انخفضت الأرقام من 3236.6 مليار دينار تقريبًا إلى حوالي 1318.6 مليار دينار. ومع ذلك، في عام 2018، بسبب رفع التجميد عن العديد من المشاريع العامة، ارتفع عجز الميزانية إلى حوالي 913.70 مليار دينار. يمكن أن يُعزى النمو الملحوظ إلى سببين اثنين، يرتبط السبب الاول بالزيادة الملحوظة في حجم النفقات العامة، والتي كانت نتيجة مباشرة للبرامج التنموية المنفذة من برنامج الانتعاش الاقتصادي إلى البرامج المصممة لدعم وتعزيز النمو خلال الفترة الممتدة من 2000-2019 (شافية، 2018). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستمر في النفقات الجارية، والتي تصاعدت من 1199.8 مليار دينار في عام 2000 إلى ما يقرب من 7984.1 مليار دينار (6.7 مرة) في عام 2015. ويعزى السبب الثاني الى تراجع الايرادات النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، على إثره ارتأت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017، تحديد آلية تسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات 2017 و 2018 و 2019، حيث يمنع إجتياز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دينار، أي ألا تتجاوز نفقات الدولة كلية عتبة 62 مليار دولار، وعليه تم تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الاجور النصيب الاهم فيها انطلاقا سنة 2017 بـ 4500 مليار دج من كما ينطبق أيضا على ميزانية التجهيز المقرر أن تسقف في حدود 2300 مليار دينار، وهو ما



بين بأن الحكومة اتجهت إلى إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، قصد التصدي للأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط (بن دعاس زهير، 2018)، أما في ما يخص سنة 2018، ووفقا لقانون المالية للسنة ذاتها، فقد قدر إجمالي النفقات العامة 8628 مليار دج، موزعة على ميزانيتي التسيير بمبلغ يقارب 4584 مليار دج مقابل 8.4591 مليار في 2017، أي بانخفاض قدره حوالي 7 مليار دج. في مقابل ارتفاع ميزانية التجهيز التي سجلت حوالي 4044 مليار سنة 2018، مقابل 3.2290 مليار دج سنة 2017 بارتفاع قارب 50 %، وذلك نتيجة رفع التجميد على الانجازات الاجتماعية التربوية المتوقفة من جهة، إضافة إلى قيام الدولة بتسديد الديون التي تراكمت لصالح المؤسسات المتعاقدة لإنجاز مشاريع أو توفير سلع والخدمات. سجل العجز في الموازنة انخفاض بطيء منذ سنة 2015 بحيث وصل إلى 1913 مليار دج سنة 2018 نتيجة تمويل صندوق ضبط الإيرادات للعجز في الموازنة العامة و لتباعد الحكومة لمجموعة من الإجراءات لمواجهة انخفاض أسعار النفط (شافية، 2018)، من بينها الزيادة في الضرائب، ورفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ، كما قررت آنذاك الحكومة تجميد التوظيف في القطاع العام و عدم زيادة الأجور.

ب. مساهمة صندوق ضبط الموارد في معالجة العجز الموازي في الجزائر: يمكن توضيح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في معالجة العجز الموازي خلال الفترة 2000-2021 من خلال معرفة حجم التحويلات الموجهة لذلك في الشكل التالي :

الشكل (03): مساهمة صندوق ضبط الموارد في سداد عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2021



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الجداول رقم 01، و الجدول رقم 02، (أنظر قائمة الملاحق) بيانات وزارة المالية - مديرية التوقعات و السياسات -



نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أنه منذ نشأة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال سنة 2000 تم الشروع في سحب مبالغ هامة خصصت لتسديد جزء من المديونية العمومية، إذ يمكن القول أن السنوات الخمس الأولى اقتصر حصرها على سداد المديونية العمومية من إجمالي موجوداته (منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2005 فقد كان تمويل هذا العجز يتم بإصدار الخزينة العامة للسندات وطرحها في السوق المحلية) ، علما أن تدخله لتمويل عجز الموازنة العامة جاء بعد سنة 2006، بعد إحداث تعديل على أهدافه الرئيسية سواء في قانون المالية لسنة 2004 وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2006 كما سبق وتطرقتنا إليه، حيث في الفترة 2010-2006 انطلق الصندوق في المساهمة في سداد جزء من عجز الموازنة العامة بعد التعديلات على أهداف الصندوق سنة 2006 لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج مع الإبقاء على تخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري المستمر عن طريق المخطط الخماسي الثاني الذي قارب 4202,7 مليار دينار أي 75 مليار دولار ، بالإضافة إلى الاستمرار في عمليات التسديد المسبق للمديونية وتسديد تسبيقات بنك الجزائر التي شرع فيها ابتداء من سنة 2004 (سهيلة، 2015)، ليقوم صندوق ضبط الموارد سنة 2006 بتحويل أكثر من 91 مليار دج إلى الموازنة العامة التي سجلت عجز يقدر بـ 593100 مليون دج أي أن الصندوق غطى ما نسبته 15.43% من العجز في الموازنة العامة، فيما شهدت سنة 2010 عجز موازني قدر بـ 1392300 سدد الصندوق ما قيمته 791938 مليون دج أي ما يعادل 56.88% ، ويرجع سبب الارتفاع القياسي في عجز الموازنة في هذه الفترة إلى بسبب تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار. فيما سدد سنة 2014 ما قيمته 2965672 مليون دج من عجز موازني قدر بـ 3068100 مليون دج أي ما يعادل 96.66% ، إذ تعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار علما أنها تنتج بأقصى قدراتها، حيث أن الجباية البترولية لسنة 2014 تشير إلى الانخفاض في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ، أما سنة 2015 فقد سدد الصندوق مبلغ 2886505 مليون دج من أصل 3103800 مليون دج أي ما يعادل 93%. أما خلال الفترة 2016-2021 عانت الجزائر من تبعات إنخفاض حاد في أسعار النفط التي انطلقت سنة 2014 والتي أثرت على إيرادات الجباية البترولية ومنه مصدر تمويل صندوق ضبط الموارد، فيما قابلتها الحكومة بانتهاج سياسة تقشفية محاولة تخفيض النفقات العامة (سهيلة، 2015)، إذ تم اعتماد قانون المالية التكميلي لسنة 2016 الذي جاء بأحكام باعتماد سياسة تقشفية قائمة على إيقاف بعض المشاريع المبرجة ومحاولة توسيع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية لتقليص عجز الموازنة، فيما سجلت الموازنة العامة سنة 2017 عجز قدر بـ 1234700 قام صندوق ضبط الموارد بتحويل كافة رصيده المتبقي الذي قدر بـ 784458 مليون دج أي ما يعادل 63.53% ليسجل الصندوق رصيد صفري و يعود لنقطة البداية . كما أن الطلب العالمي على النفط بدأ في الانخفاض في بداية سنة 2020 ، حيث انخفض في ربعها الأول إلى 93,1 مليون برميل/اليوم مقارنة بـ 100,8 مليون برميل/اليوم في الربع السابق أي بنسبة نقصان 7,64% ، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الاقتصادية التي



تستهلك الطاقة. في حين لم يتدخل صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة أو تسديد جزء من المديونية العمومية في سنة 2021 بالرغم من تسجيل رصيد قدر ب682104 مليون دج .

2-2 دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العام: يعتبر تخفيض المديونية بشقيها الداخلي و الخارجي الهدف الاسمي من خلق صندوق ضبط الإيرادات منذ نشأته سنة 2000 ، حيث خصصت مبالغ هامة من الصندوق في تسديد الدين العام حيث تم تمويل المديونية سنة 2008، لكن بعد 2008 لم توجه أي مبالغ لتسديد الدين العام بل كانت توجه المبالغ (100%) لتمويل الخزينة فقط، هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول(07): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية خلال الفترة 2000-2021

السنوات	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين العام الداخلي	مليار دج	1022,9	999,4	980,5	982,2	1000,0	1094,3	1779,7	1044,1	734,0	808,8	1099,2
الدين العام الخارجي	مليار دولار	25,3	22,7	22,6	23,4	21,8	17,2	5,6	5,5	5,6	5,8	5,5
سداد الدين العمومي	مليار دج	221,1	184,467	170,060	156,000	222,703	247,838	618,111	314,455	465,434	0	0
السنوات	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدين العام الداخلي	مليار دج	1215,0	1312,2	1171,7	1239,0	1380,8	3407,3	4957,9	7558,0	9225,4	3108	4952
الدين العام الخارجي	مليار دولار	4,4	3,7	3,4	3,7	3,0	3,8	4,0	4,0		4,2	6,1
سداد الدين العمومي	مليار دج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على: موقع وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات و السياسات

<https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11>

فيما يتعلق بتطور الدين العام الخارجي، تجدر الإشارة إلى أن الدين العام الخارجي للجزائر المقوم بالدولار قد شهد انخفاضاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005. ومع ذلك، فقد أظهرت زيادة طفيفة في عام 2003 مقارنة بعام 2002. بالإضافة إلى ذلك، شهد الدين العام الخارجي انخفاضاً ملحوظاً في عام 2006 مقارنة بعام 2005، حيث وصل إلى 5.611 مليار دولار، مقارنة بـ 17.192 مليار دولار في عام 2005. ويعزى هذا التخفيض إلى المساهمة الكبيرة لصندوق ضبط الإيرادات، الذي تمكن من خفض الدين العام بمبلغ 618.111 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل أعلى قيمة ساهم بها الصندوق منذ إنشائه في عام 2000. وبالتالي، من المتوقع أن يحافظ حجم الدين العام على استقراره في حدود ثلاثة إلى خمسة مليارات دولار خلال الفترة الممتدة من عام 2006-2021. وفيما يتعلق بتطور الدين العام الداخلي، كان هناك تذبذب ملحوظ بين الانخفاض والزيادة اللاحقة على مدار الفترة.



2000 إلى غاية 2021. المدير بالذكر أن كمية الدين العام الداخلي وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2008، حيث بلغت 734 مليار دينار، ووصلت ذروتها في عام 2019، بإجمالي 9225,4 مليار دينار. وفيما يتعلق بمساهمة صندوق مراقبة الإيرادات في سداد الدين العام، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قدم مساهمة كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، كما هو موضح في الجدول رقم (07). وزادت مساهمة الصندوق في سداد كل من الدين العام الداخلي والخارجي من 221.1 مليار دينار في عام 2000، بنسبة مساهمة تقدر بـ 09%، إلى 465.4 مليار دينار في عام 2008، وهو ما يمثل ما يقرب من 60% من إجمالي الدين العام، الذي بلغ حوالي 768.5 مليار دينار، وهو أدنى مستوى تم تسجيله خلال الفترة من 2000 إلى 2016. وهذا يعكس تحسناً ملحوظاً في مساهمة الصندوق في سداد الدين العام. والمدير بالذكر أن الصندوق قدم أكبر مساهمة من حيث القيمة في عام 2006، حيث ساهم بمبلغ 618.111 مليار دينار، وهو ما غطى حوالي ثلث الدين العام (Moussa, 2021). ومنه يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد نجح في تحقيق المهام الموكلة له في تخفيض حجم المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية خلال الفترة 2000-2021 إلى مستويات مقبولة نوعاً ما. يشار إلى أن صندوق ضبط الموارد لعب دوراً في سداد الدين العام، ولو بشكل غير مباشر، من خلال مساهمته في تمويل عجز الخزينة العمومية (بونحاس، 2021)، حيث في السابق كانت هذه الأخيرة تعتمد على الاقتراض المحلي لتغطية النفقات الحكومية، والتي تم تنفيذها كجزء من سياسة الانتعاش الاقتصادي التي تضمنت زيادة مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، المعروف باسم النهج الكينزي.

خاتمة:

منذ إنشائه في عام 2000، يسعى صندوق ضبط الموارد لتنظيم وتعديل ميزانية الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الوطني، وذلك من خلال تحويل فوائض الجباية البترولية، كما تم وضع أهداف لهذا الصندوق تتعلق بتمويل عجز الخزينة العمومية، بالإضافة إلى تخفيض الدين العمومي. ومع ذلك، في أعقاب انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014، بدأت أوجه القصور في إدارته والغموض في الظهور. وبدلاً من تقديم مساهمة إيجابية نحو الثروة المبتكرة والمشاريع المولدة للعمالات الأجنبية، فإنه عمل فقط كآلية أمان للحكومات المتعاقبة التي تفتقر إلى استراتيجية مقنعة على أرض الواقع. لا تزال آفاق صندوق ضبط الموارد غير مؤكدة وتتوقف على الفوائض البترولية، لا سيما بعد إلغاء الحد الأدنى لرصيده في قانون المالية لعام 2017. يشكل هذا الوضع تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري بأكمله. من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج التي نلخصها في النقاط التالية :

- يصنف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر كأحد حسابات التخصيص في الخزينة وأهم ما يميّز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العام للدولة، أي أنها لا تمثل لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، فهي لا تخضع للرقابة المستقلة للبرلمان، كما يعتبر وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي هذا يعني سيطرة الحكومة على الصندوق واستغلاله سياسياً لا اقتصادياً، ما جعله لا يتبع أي معيار من معايير الحكومة و الإفصاح، بما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده.



- يمكن القول إن وظيفة صندوق ضبط الإيرادات لم تكن وظيفة الصناديق السيادية، وإنما كان دوره تحويل الفوائض المالية لعائدات النفط لتغطية جانب مهم من موازنة الدولة، وذلك مراعاة للطاقة استيعابية للاقتصاد الوطني وتفاديا لضخ موارد مالية قد تؤدي إلى انتشار التضخم.
 - لقد أضحى صندوق ضبط الموارد الجزائري منذ 2006 آلية مهمة لتمويل عجز الخزينة العمومية منذ سنة 2006-2021، وقد جاء ذلك تماشيا مع سياسة مالية كينزية التي تنفذها الدولة الجزائرية والتي تتميز بالتوسع في الانفاق العام، وقد مثلت الاقتطاعات المالية من الصندوق للأجل تمويل عجز الخزينة العمومية مصدر مهم و أول من بين مختلف مصادر التمويل التقليدية كالتمويل البنكي و التمويل الغير البنكي ، ويرجع ذلك إلى استنزاف الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري، الذي كان من المفترض أن يكون أداة استقرار ودعم للاقتصاد الوطني في ظل الصدمة الخارجية السلبية لأسعار النفط التي شهدتها الأسواق المالية الدولية منذ منتصف جوان 2014، وهذا طبعا راجع الى غياب مصادر تمويل بديلة لهذا الصندوق و عدم استغلال و استثمار هذه الفوائض ساهم في عدم قدرة الصندوق على تحقيق عوائد إضافية. وبدلاً من ذلك، تم الاحتفاظ بهذه الفوائض في شكل سيولة نقدية جامدة انخفضت قيمتها المالية بشكل كبير بسبب معدلات التضخم المرتفعة، حيث لم يكن الهدف منه استثماري بقدر ما كان صندوق في يد الحكومة تستخدمه للتعديل والضبط المالي للموازنة .
- على ضوء النتائج السابق ذكرها يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تحويل صندوق ضبط الموارد من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستدامة تعنى بالمحافظة على ثروة الاجيال القادمة من خلال اليات الاستثمار.
 - العمل على فصل الصندوق عن حسابات الخزينة وجعله هيئة مستقلة تتمتع بالقدرة على استثمار موارده، وتوسع أهدافه.
 - إيجاد مصادر أخرى لتمويل صندوق ضبط الموارد وإضافة نسبة من صادرات البلاد غير النفطية إليه. أو التحول إلى الطاقة المتجددة.
 - استثمار جزء من أصول صندوق ضبط الموارد في مشاريع مربحة لتوليد عائد يسمح بزيادة إجمالي أصول الصندوق وعدم الاعتماد بالكامل على الإيرادات البترولية.



قائمة المراجع

- Moussa, N. H. (2021). Fonds de régulation des recettes algérienne entre nécessité et gaspillage des ressources rares de l'État (2000-2020). Revue internationale de la performance économique. Volume:04 N°:03, 35-19.
- أحمد نصير. (2018). صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة - صندوق النرويجي نموذجاً. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 45-65.
- بن طاهر حسين ، بغنة سهيلة. (2015). صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة للدولة في الجزائر، 2000-2014. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والجبائية، العدد 3 ،جامعة أم البواقي،الجزائر، 20-8.
- بوفليح نبيل عبد القادر لعطاف. (2008). فعالية صندوق ضبط الموارد في توظيف الثروة البترولية في الجزائر. ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة (الصفحات 67-98). جامعة سطيف: الجزائر.
- حياة بن إسماعين. (2013). صناديق الثروة السيادية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 89.
- دليلة بن عمارة. (2019). صناديق الثروة السيادية والاسواق المالية الدولية حالة صندوق ضبط الايرادات. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: ممارسات الاسواق المالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 87.
- رقوب نريمان بن دعاس زهير. (2018). تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري. مجلة أبحاث و دراسات ،العدد32، جامعة الجلفة،الجزائر، 341-360.
- سهام جلوي. (2019). دور الصناديق السيادية في دعم التنمية المستدامة - دراسة مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك ،جامعة البليدة ،02، 99.
- عادل بونحاس. (2021). دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر. دفاثر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 577-589.
- عبد الحميد قجاني، عبد الوحيد صرامة. (2016). دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لآثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 6، ديسمبر، 50-34.
- كمال العقريب. (2014). تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 30، المجلد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 102.
- لطرش ذهبية، كتاف شافية. (2018). فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017. مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، 42-19.



- نبيل بوفليح. (2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والاتفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 123.
- هاجر يحي. (2017). سياسات ترشيد دور الصناديق السيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 6، العدد 11، 26.
- يوسف ببيي. (2012). أثر تقلبات لأسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر. مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، 150. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: ص: 150.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 04 - 60 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 7142 الموافق 15 يوليو 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، العدد 47.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 22 - 03 مؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، العدد 83.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02 - 2000 مؤرخ في 24 ربيع الاول 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، العدد 3.
- بنك الجزائر: التقارير السنوية المتعلقة بتطور الوضعية النقدية و المالية في الجزائر، لسنة 2003، 2006، 2013، 2012، 2014، 2015، 2020، 2018. متاحة على الموقع www.algeria-bank-dz-of.
- وزارة المالية الجزائرية، وضعية الخزينة، www.gov.mf.dz.
- وزارة المالية الجزائرية، مديرية السياسات والتوقعات؛ متوفرة على ،قوانين المالية أعداد مختلفة www.gov.mf.dz.
- موقع www.statistica.com.



الملاحق:

الجدول 1: معطيات عن صندوق ضبط الإيرادات للجزائر للفترة 2000-2021

مبيانات حسب السنوات 2000-2021

الرمز الوظيفي	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
0 305 500 305 500 0 704 458 2 073 946 4 408 139 5 624 511 5 624 751 5 382 712 4 842 837 4 518 466 4 280 072 3 215 511 2 991 045 1 842 008 711 608 320 082 27 978 171 594 232 137 0																								
1 507 051 1 984 710 2 518 488 2 948 654 2 128 907 1 842 510 1 722 940 1 577 738 1 615 906 1 518 940 1 529 489 1 581 706 1 507 900 1 715 489 973 008 916 000 889 000 862 200 136 048 518 480 846 000 720 000																								
2 609 135 1 993 798 2 518 488 2 787 106 2 128 907 1 705 000 2 275 132 3 388 054 3 678 131 4 654 348 3 829 728 2 820 016 2 227 078 4 083 539 2 711 848 2 714 008 2 267 836 1 482 889 1 264 919 942 904 944 444 1 103 137																								
602 104 528 854 0 437 422 0 98 550 352 392 1 610 128 2 682 231 2 581 308 2 300 208 1 108 110 480 075 2 288 139 1 798 848 1 780 000 1 368 836 623 489 448 914 26 594 123 854 431 237																								
0 0																								
602 104 602 354 305 500 437 422 704 458 2 172 396 4 960 351 7 919 631 7 655 902 7 917 011 7 842 157 5 624 715 4 880 707 5 593 880 4 489 053 3 840 088 2 094 524 944 391 478 682 198 038 356 601 433 237																								
0 0																								
0 0																								
0 0																								
0 602 354 0 131 612 704 458 1 387 518 2 885 585 2 585 672 2 112 471 2 283 200 1 781 455 791 998 364 382 788 100 531 612 91 530 0 0 0 0 0 0 0																								
0 602 354 0 131 612 704 458 1 387 518 2 885 585 2 585 672 2 112 471 2 283 200 1 781 455 791 998 364 382 1 223 677 1 454 363 799 640 247 838 222 708 156 000 279 048 184 447 221 130																								
0 602 104 0 305 500 305 500 0 704 458 2 073 946 4 408 139 5 624 511 5 624 751 5 382 712 4 842 837 4 518 466 4 280 072 3 215 511 2 991 045 1 842 008 711 608 320 082 27 978 171 594 232 137																								

المصدر: حسابات المصروفات
 إعداد: 15 أيار 2023



الجدول 2: الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة للجزائر للفترة 2000-2021

الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة 2000-2021

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المجموع	515 424	514 087	640 576	638 489	647 885	5 011 581	432 242	3 927 748	3 895 515	3 804 030	3 074 644	3 275 382	2 802 448	1 949 050	1 841 925	1 713 952	1 608 397	1 525 551	1 574 644	1 397 737	1 128 924	
المصارف	1 827 051	1 328 720	2 518 428	2 249 694	2 128 987	1 682 920	1 722 240	1 577 730	1 615 900	1 510 040	1 529 400	1 501 700	1 527 000	1 715 400	973 000	916 000	899 000	862 200	828 900	918 400	840 000	720 000
المصارف الأجنبية	3 488 383	3 719 377	4 082 088	4 039 775	3 520 898	3 329 601	2 829 682	2 390 018	2 279 415	2 204 990	1 960 410	1 572 944	1 348 382	1 187 048	976 000	925 505	814 982	744 197	689 481	660 284	549 137	404 514
المصارف المحلية	2 782 012	2 625 188	2 842 405	2 711 782	2 630 003	2 482 208	2 354 448	2 091 456	2 020 019	1 908 576	1 527 993	1 297 944	1 148 612	965 289	766 700	720 844	640 472	580 408	524 915	482 896	389 238	249 482
المصارف الأجنبية	288 339	278 415	203 722	188 514	229 030	127 221	247 481	75 984	83 780	77 035	78 910	64 390	67 580	113 099	75 321	44 430	35 077	42 119	57 289	74 639	43 796	15 487
المصارف المحلية	4 472	27	23	45	35	33	61	122	21	61	20	83	54									
المصارف الأجنبية	1 011 240	915 787	1 035 873	1 139 624	1 020 030	869 589	227 412	182 416	164 675	298 477	354 387	219 527	124 114	107 860	119 828	186 611	139 442	121 656	107 277	102 789	107 193	40 815
المصارف المحلية	7 483 041	6 920 887	7 742 305	7 282 630	7 297 494	7 656 311	6 995 789	6 024 111	7 058 173	5 833 649	4 466 940	4 286 314	4 316 051	3 108 649	2 651 014	2 651 017	1 881 789	1 699 175	1 593 646	1 321 028	1 178 122	
المصارف الأجنبية	5 479 700	5 009 346	4 881 888	4 671 112	4 585 544	4 617 093	4 496 327	4 131 536	4 782 614	3 897 266	2 639 078	2 380 023	2 217 775	1 679 911	1 487 070	1 261 132	1 251 055	1 122 761	1 097 716	963 633	854 531	
المصارف المحلية	1 958 344	1 893 541	2 861 109	2 611 517	2 669 448	2 711 900	3 039 322	2 501 442	1 882 295	2 275 539	1 974 363	1 807 862	1 973 276	1 424 638	1 015 144	806 965	640 714	567 414	492 930	357 395	221 589	
المصارف الأجنبية	1 150 680	1 278 800	1 139 789	1 342 021	1 284 746	2 285 413	3 101 789	3 064 021	4 218 816	3 264 124	3 243 239	3 391 246	4 970 422	4 128 013	4 199 519	4 111 089	3 381 045	2 85 372	1 64 454	76 038	68 796	43 198
المصارف المحلية	48 956	48 017	38 160	76 396	34 801	91 540	60 070	37 723	53 382	74 614	34 077	34 686	4 277	31 226	4 076	128 957	109 870	186 948	11 214	19 999	45	
المصارف الأجنبية	1 159 586	1 240 780	1 101 609	1 316 035	1 199 944	2 227 270	3 043 119	3 065 744	4 275 444	3 179 529	3 239 482	3 337 610	4 975 269	4 137 377	4 140 644	4 015 165	4 077 001	3 75 582	22 324	14 824	48 710	43 637
المصارف المحلية	701 388	684 617	480 423	437 271	390 339	114 265	129 221	49 230	120 481	46 688	129 165	138 966	128 432	122 781	141 310	32 145	5 183	11 810	12 580	30 889	6 516	534
المصارف الأجنبية	2 278 944	2 172 380	1 964 612	1 833 376	1 590 283	2 343 725	3 172 340	3 185 994	2 205 965	3 248 197	2 484 447	1 496 476	1 113 781	1 381 593	1 281 934	447 310	427 165	187 312	19 256	16 065	52 226	54 381